الجمهورية العربية
السورية
Syrian Arab Republic

بيان في إطار حق الرد
السفير ميلاد عطية
المندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
رئيس وفد الجمهورية العربية السورية أمام الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية
البند التاسع (د): التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية
25-29 تشرين الثاني 2024

Statement of right of reply

H.E Ambassador Milad ATIEH
Permanent Representative of Syrian Arab Republic
To the OPCW
THE TWENTY-NINTH SESSION OF THE CONFERENCE OF THE STATES PARTIES
25-29 November 2024

بيان في إطار حق الرد على ممثل المملكة المتحدة

الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس،

طالب ممثل المملكلة المتحدة في بيانه بسوق "الأسد" وداعش إلى العدالة. إننا نرفض هذا الكلام جملة وتفصيلاً ونستغرب خلط الأوراق والخروج عن اللياقة الدبلوماسية بهذه الطريقة.

دعونا نتحدث عن انخراط المملكة المتحدة بالتآمر على سورية. اتهام سورية باستخدام الأسلحة الكيميائية، اتهام باطل وكاذب ويندرج في إطار النفاق الغربي، الذي دأبت عليه بريطانيا ودول أخرى حليفة لها. وهو بالمحصلة جزء من حرب قذرة ضد بلدي سورية بدأت فصولها منذ عام 2011 ولا تزال مستمرة حتى الآن. هذا النهج والاستمرار فيه ليس بجديد على المملكة المتحدة.

إن من فبرك تلك الحوادث هي الدول الغربية، وبريطانيا تقع في مقدمة تلك الدول عن طريق أدواتها وأذرعها من المجموعات الإرهابية، وجماعة الخوذ البيضاء الإرهابية التي يعود لبريطانيا فكرة إنشاء جماعة الخوذ البيضاء، والتي كان لها الدور الأبرز في فبركة غالبية الحوادث المزعومة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وأنا أسأل ممثل بريطانيا، ماذا تفعل قواتكم في شمال وشمال شرق سورية، وفي جنوبها الشرقي. إنها تقوم بتدريب الإرهابيين وحمايتهم وتمويلهم وتسليحهم والتغطية على جرائمهم. هذا ثابت لا يحتاج إلى أدلة، ولدينا الكثير من الأدلة الدامغة لا يتسع الوقت لذكرها الآن.

ونسوق بعض الأمثلة على العدوان البريطاني على بلدي سورية:

في تموز 2014، كشفت محطة BBC البريطانية عن أن المملكة المتحدة وضعت خطة عام 2012 لتدريب وتجهيز جيش يضم 100 ألف من "المتمردين السوريين هدفه إلحاق الهزيمة بالرئيس السوري بشار الأسد".

ورغم أن أعضاء البرلمان البريطاني صوتوا ضد السماح بتدخل مباشر في سورية. إلا أنه منذ عام 2012 تتواجد قوات بريطانية ضمن ما يسمى التحالف الدولي، وتقدم هذه القوات الدعم للإرهابيين وللإنفصاليين الأكراد ضد الحكومة السورية.

ففي شهر أيار 2016، أنشأت بريطانيا قاعدة عسكرية لأهداف التدريب والتنسيق في منطقة التنف القريبة من الحدود العراقية الاردنية جنوب سورية. من مهامها تدريب وتسليح قوات تابعة لفصائل سورية معارضة للحكومة السورية وهي بالأساس تتبع لتنظيم داعش وتنظيمات قاعدية أخرى.

خلال هذا العام، نشرت وسائل الإعلام البريطانية، الغارديان، بي بي سي، التايمز، ما أعلنت عنه وزارة الدفاع البريطانية، من أن الشرطة العسكرية البريطانية، اعتقلت خمسة عناصر من القوات الجوية الخاصة(SAS) البريطانية، للاشتباه في ارتكابهم "جرائم حرب" خلال عمليات في سورية، بحسب صحيفة "الغارديان" البريطانية.

بناء على ما تقدم، إننا نرفض رفضاً قاطعاً ما ذكره مندوب بريطانيا، ونطالبه هو وغيره من ممثلي الدول المعادية لسورية بالتوقف عن هذه الاتهامات الكاذبة.

نحن نتفق مع ضرورة المحاسبة وهذا المطلب محق، وأؤكد لمن طلب ذلك، بان الشعب السوري يطالب بذلك، ولن ينسى ولن يسامح، لأن من يجب أن يحاسب هو من سفك الدم السوري ورعا الإرهابيين وقدم لهم كل أشكال الدعم ومارس كل أنواع العدوان ضد سورية منذ عام 2011 ولغاية الآن، واليوم يمارسون الإرهاب الاقتصادي لتجويع الشعب السوري عبر التدابير القسرية أحادية الجانب، بعد أن دمروا معظم البنى التحتية الصناعية والزراعية والصحية والتاريخية، حتى الآثارلم تسلم من عدوانهم.

أما بخصوص ما قاله ممثل تركيا، سورية دمرت كل أسلحتها، وإذا كان هناك مئات الاطنان من الأسلحة نرجو أن يدلنا عليها. ربما هناك اطنان منها في المناطق التي تخضع تحت رعايتها ودعمها لدى الإرهابيين في شمال وشمال غرب سورية.

أشكركم، وأرجو اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف، ونشره على الموقعين العام وكاتاليست لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية .